والاطمئنان الى سيادة الامن واتخاذ الحيطة اللازمة لاتقان الصنعة والحرص على جودة المنتوجات .

والموقع الجغرافي للبلاد العثمانية( « عروة الوصل بين قارات العالم القديم الثلاث »( ص ٢٠٨ ) يؤهل سكانها لان يكونوا يوما في طليعة الامم التجارية . والمؤلف يتفاءل بنمو التجارة في كافة انحاء السلطنة ، في ظل استتباب الامن وتقدم وسائل النقل والمواصلات . وكذلك الحديث على الاعمال العامة والشركات . فانه منوط بوسائل النقل وتقريب سبل الاتصال .وهنا يدرك سليمان البستاني ان المرافق الهامة لا تزال بأيدي الاجانب والشركات الاجنبية ، باستثناءالخط الحديدي الحجازي . ولا بد من قيام شركات وطنية تأخذ زمام المبادرة وتنتزع الامتيازات التي تثقل كاهل الدولة والامة من ايدي المستثمرين الاجانب .

وحين يتساءل عن الموانع التي حالت دون انشاء الشركات الوطنية ، فانه يضيف سببا رابعا هو قلة الثقة بالحكومة الى الاسباب الثلاثة التي يوردها انصار الاستبداد في معرض تبرئتهم لساحة الحكومة : قلة المال ، وانعدام الرغبة لدى الاهالي في الاقبال على ذلك ،وتعذر وجود المديرين الصالحين لكي يقوموا بالعمل ( ص ٢٢٧ ) .ومما تجدر الاشارة اليه ان البستاني يدعو الى « تثمير المال بواسطة المشروعات العامة » ، كما سبق له وابدى اعجابه بتلك العبارة التي تؤثر عن مدحت باشا حيث قال « سوف يأتي زمن يتيسر للدولة فيه ان تعادل بين العمل والاجرة »( ص ١٣١ ) . غير ان الاقرار بفضل الاجانب في تأليف الشركات وإنشائها والتساهل حيال وجودهم والاعتراف بالفائدة المتبادلة ، كل هذا لا يمنع سليمان البستاني من القول : « ولكننا ننكر كل الانكار ان لا يكون لنا يد في شيىء من تلك الاعمال في بلادنا »( ص ٢٢٩ ) .

ومما يسترعي انتباه القارىء لكتاب « عبرة ونكرى » ان المؤلف قد أفرد فصلا خاصا للحديث عن السياح والمستوطنين في باب موارد الثروة . فمصادر الثروة الطبيعية توفر اسباب النزهة والراحة ،كما ان الاماكن الدينية من مزارات ومقامات( « موطن الانبياءومهابط الوحي » تجتذب السائحين والزائرين الى البلاد . فلا بد إذا من توفير المناخ الملائم الى جانب تحقيق الاصلاحات اللازمة للمرافق السياحية وأماكن الزيارة بحيث تتأمن معدات الراحة في الاقامة ووسائل الانتقال والاتصال . ويتأكد الطابع العصري في نظرة البستاني الى موضوع السياحة من خلال اعتبار الآراء التي يعرضها في الكتاب وكأنها على سبيل البرنامج الانتخابي أو البيان الوزاري في تعهده بتنشيط السياحة وجعلها صناعة من الصناعات التي تدر دخلا محترما على البلاد . ومن الطريف انه يتحدث عن « المجتمعات السياحية » في أماكن الينابيع المعدنية والمياه الاستشفائية والعلاجية .

أما وقد أغفل البستاني في حديثه عن المهاجرة ناحية الهجرة الى البلاد العثمانية بقصد الاقامة أو الاستعمار ، فانه يعود الى تناولها في خاتمة هذا الفصل عن السياح والمستوطنون . ولا غرو فان الامر يتعلق هنا بالهجرة اليهودية الى فلسطين ، إذ تقع هذه الهجرة دون ريب في خانة الاستيطان والاستعمار . والبستاني يميز بين نوعين من الهجرة الاستيطانية :

« مهاجرة فئة من الاجانب ، بمعاونة أرباب الاموال منهم ، فتتوطن في بقعة من الارض كتوطنها في بعض جهات فلسطين ،مع البقاء على جنسيتها »( ص ٢٣٥ )

« ومهاجرة القادمين اليها من تلقاء انفسهم بقصد الاقامة والتجنس بالجنسية العثمانية كمهاجري بلاد الجركس والكريت وبوسنة وهرسك . وهؤلاء هم الذين يجب ان توجه الحكومة كل عنايتها الى نفعهم والانتفاع بهم »( ص ٢٣٦ )

من الواضح ان الفئة الاولى تنطبق على الهجرة اليهودية الى فلسطين بقصد الاستيطان والابتعمار . والبستاني يعتبر ان موضع البحث فيها ليس ضمن نطاق كتابه ، والسبب في ذلك،هو ان الهجرة اليهودية « وخصوصا ان هذه الفئة تجد لها ، من نفسها من اسباب العناية بها ، مايغنيها عن عناية الحكومة »( ص ٢٣٥ ) . فهو يعرف ان اسرةروتشيلد وغيرها كانت تقوم على تمويل المستوطنات اليهوديةبفلسطين ، وإن هذه المستوطنات ليست بحاجة الى العنايةالحكومية